مجلة عيون المسائل
Oyunul-Mesail Journal
العدد 8 مجلد 1 – 30 /12/2025
https://doi.org/10.5281/zenodo.18106943

مقترح تحويل جامع الجزائر من مشروع وطني إلى مشروع وقفي للحد من المخاطر

The proposal to transform the Great Mosque of Algiers from a national project into a waqf (endowment) initiative to mitigate risks.

ماضوي غصن البان

شهادة دكتوراه، جامعة الاسطرلاب الدولية، كلية العلوم الإدارية والاقتصادية، قسم الادارة، حلب، سوريا

roumaissam2000@gmail.com

للاستشهاد بالبحث :

ماضوي غصن البان، "مقترح تحويل جامع الجزائر من مشروع وطني إلى مشروع وقفي للحد من المخاطر"، *مجلة عيون المسائل للدراسات الإسلامية* 1/8 (2025)، 03–14.

ملخص

يعتبر جامع الجزائر من أقوى المشاريع التي عرفتها الدولة الجزائرية، من حيث تأثيره البالغ في روحانية ووجدانية الدولة الجزائرية حكومة وشعبا، حيث يعد جامع الجزائر من المشاريع الكبرى التي وضعتها الدولة الجزائرية في خدمة مجتمعها ابتداء من فريضة الصلاة وقد تم تزويده بعدة مرافق تخدم كل المجالات الاقتصادية والاجتماعية والدينية وغيرها مما يعزز روح المواطنة وعلاقة الشعب بالدولة، فحقيقته مشروع وطني ملك الدولة الجزائرية، ورغم ذلك فإن الناظر له ولخدماته يكون في شك بين أنه مشروع خيري وقفي أو وطني غرضه الربح وفقط، لذلك كان من الواجب دراسة حالته ومحاولة الخروج بحل يجعله مستقل وقائم بذاته بصفة تليق بكبره للحد من المخاطر التي قد تواجهه في المستقبل.

الكلمة المفتاحية : الإدارة، إدارة المخاطر، جامع الجزائر، مشروع وقفي، مشروع وطني.

Abstract

The Great Mosque of Algiers is considered one of the most powerful projects known to the Algerian state, in terms of its great impact on the spirituality and conscience of the Algerian state, government and people, as the Great Mosque of Algiers is one of the major projects that the Algerian state has established to serve its society, starting with the obligation of prayer. It has been provided with several facilities that serve all economic, social, religious and other fields, which enhances the spirit of citizenship and the relationship of the people with the state. In fact, it is a national project owned by the Algerian state. Despite that, the observer of it and its services is in doubt as to whether it is a charitable endowment or a national project whose purpose is profit only. Therefore, we devoted the two studying its case and trying to come up with a solution that makes it independent and self-sufficient in a manner befitting its size to reduce future risks.

Keywords: Management, risk management, Great Mosque of Algiers, endowment project, national project.

مقدمة

جامع الجزائر يُعدّ صرحًا دينيًا وثقافيًا علميا مميزًا في الجزائر العاصمة. افتُتح رسميًا في 25 فبراير 2024 بحضور الرئيس "عبد المجيد تبون"، حيث عمدت الدولة الجزائرية على وضع مرسوم تنفيذي تم تنسيقه مع عدة مراسيم سابقة فقط من أجل حماية المشاريع الوطنية وإدارة أي خطر يهددها مستقبلا، طبعا كل هذا وفق صيغ وعقود شرعية تتماشى مع الطبيعة للأصل المشروع وتحافظ عليه.

بذلك هناك عدة خطوات يمكننا اقتراحها بغرض تخفيف عبئ الاتفاق العام خاصة أن الدولة هي المتكفلة بهذا المشروع لتحويل مشروع جامع الجزائر إلى مشروع وقفي قائم بذاته دون الاعتماد على الإنفاق العام، أي تحويل الجامع إلى نموذج عالمي في الوقف المستدام، يحتذى به في بقية الدول الإسلامية.

ليبقى شغلنا الشاغل يدور حول إشكالية كيفية وضع برنامج محكم لتحويل جامع الجزائر من مشروع وطني إلى وقفي قائم بذاته؟

حيث تكمن أهمية هذا الموضوع في محاولة توفير الحماية لهذا الصرح ودراسة كل المجالات المتاحة لتعزيز أنشطته واستمراريتها بنفس المستوى بأقل المخاطر. أما الأهداف تهدف إلى إدارة أي خطر قد يهدد هذا الصرح العلمي الثقافي الديني.

1-دراسة استشرافية لإدارة مخاطر جامع الجزائر

الناحية الإدارية: يمكن أن يتعرض مشروع جامع الجزائر خاصة مع التطورات التكنولوجية الحاصلة إلى ضعف الكفاءة الإدارية خاصة من ناحية قلة الخبرة في إدارة منشآت كبيرة ومعقدة بحجمه، كذلك التسيير غير الفعّال بسبب صعوبة متابعة الأنشطة وضبط الموارد البشرية، أو ممارسة البيروقراطية من خلال التأخر في اتخاذ القرارات بسبب التعقيدات الإدارية.

من الناحية المصرفية: غياب نظام تمويل مستدام بسبب الاعتماد المفرط على تمويل الدولة دون وجود مصادر دخل ثابتة أو عدم الاستقلالية في الانفاق، وهذا ما يسبب ضعف الشفافية المالية في تتبع المدخلات والمخرجات بشكل دقية

من الناحية الاقتصادية: قد يصطدم هذا المعلم في المستقبل بتراجع في الموارد المالية خاصة مع الظروف الاقتصادية الصعبة التي قد تواجه الجزائر، أو بعدم استغلال المرافق بشكل اقتصادي مثل المكتبة، قاعات المحاضرات، والمتحف، كذلك عدم فتح مجال لقطاع طوعي بمنحة بسيطة تشجع على خدمته.[1]

الناحية السياحية: عدم الاهتمام بهذا المضمار وتشجيعه على المستوى الدولي مما يأثر على هذا المعلم الذي يسرد الثقافة الدينية الجزائرية لكل العالم.

الناحية الاجتماعية: تعويد المجتمع على أن مسؤولية هذا المعلم تقع على الدولة، مما يفقده مدخلات واعانات ومساهمات من جهات أخرى.[2]

1.1. الحد من هذه المخاطر

إصلاح إداري: من خلال توظيف خبراء متخصصين في الإدارة وتسيير المنشآت الكبرى، كذلك تطبيق نظام حوكمة واضح وشفاف، تزويد الإدارة بتقنيات تسيير متطورة خاصة تلك المتعلقة بالذكاء الاصطناعي ما يساعد في اكتشاف الأخطاء والتنبؤ بالأخطار المتوقعة، الوعي والدراية بتقنيات الذكاء الاصطناعي وأهميتها.

تعزيز التمويل الذاتي: الاستثمار في خدمات المسجد، مثل إقامة الفعاليات، السياحة الدينية، وتأجير المرافق. استغلال الطاقة الشمسية لتقليل تكاليف التشغيل.

---

[1] منذر قحف، الوقف الاسلامي تطوره إدارته وتنميته، دار الفكر، بيروت، ط1، 2000م، ص66.

[2] عطيه عبد الحليم صقر، اقتصاديات الوقف، دار النهضة العربية القاهر، 1998م، ص33.

التعاون مع البنوك: إنشاء صناديق وقفية خاصة لدعم المسجد، توفير خطط استثمارية للمرافق الملحقة بالجامع.

رقمنة الإدارة: اعتماد نظام معلومات مركزي لمتابعة الأنشطة والموارد بشكل آني.

المدخلات المالية لجامع الجزائر:

مصادر مباشرة: التبرعات من الأفراد والمؤسسات، عوائد الوقف.

مصادر غير مباشرة: دخل من الأنشطة الاقتصادية، تأجير قاعات المؤتمرات والأنشطة الثقافية

1. 2. دراسة افتراضية بعد جعل جامع الجزائر مشروع وقفي قائم بذاته

يمكن اتباع الخطوات التالي:

إنشاء هيئة وقفية مستقلة تابعة للجامع الجزائر: وتكون ذات شخصية معنوية مستقلة عن الدولة، تخضع لإطار قانوني خاص لضمان الشفافية والمساءلة تعمل تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، وتكون مسؤولة عن تسيير الأملاك الوقفية واستثمارها.

حصر وجرد وتوثيق الأصول الوقفية: جرد جميع الأملاك الوقفية التابعة للجامع وتوثيقها قانونيًا، لضمان حماية حقوق الوقف وتسهيل عملية استثمارها أي تسجيل الأصول رسميًا في السجلات العقارية مع وضع آليات قانونية لحمايتها من التعديات. مثل: المكتبة الوقفية "عبد الحميد بن باديس" التي تم نقلها مؤخرا من قسنطينة لتصبح تابعة لهذا الصرح الثقافي الإسلامي، مع إنشاء خدمات مدفوعة مثل اشتراكات المكتبة أو برامج تدريبية وثقافية.

العمل على تنمية واستثمار الأوقاف: توظيف عوائد الأصول الوقفية المتمثلة في المرافق التابعة لجامع الجزائر في مشاريع استثمارية متنوعة، مع وضع خطط لاستثمار العائدات في صيانة وتطوير الجامع والمرافق المرتبطة به. مثل بناء مراكز تجارية، مرافق سكنية، أو مشاريع زراعية، بهدف تحقيق عوائد مالية تدعم تمويل الجامع.

الشراكة مع القطاع الخاص: التعاون مع مستثمرين من القطاع الخاص لتنفيذ مشاريع استثمارية على الأراضي الوقفية بصيغ تمويلية مناسبة، مثل الامتياز أو الشراكة، مما يضمن تحقيق عوائد مالية مستدامة.

تكوين إدارة مالية فعّالة: تعيين كفاءات متخصصة في الإدارة المالية والاستثمارات والوقف لضمان نجاح الهيئة وذلك بتطبيق أساليب حديثة في التسيير المالي والإداري، بما في ذلك مراجعة قيم إيجار الأملاك الوقفية وتحصيل المستحقات بانتظام، لضمان تدفق مالي مستدام الدوران.

التوعية والترويج: تنظيم حملات توعية لتعريف المجتمع بأهمية الوقف ودوره في دعم المشاريع الدينية والثقافية، وتشجيع الأفراد والمؤسسات على المساهمة في تنمية الأوقاف[1]

إنشاء أكاديمية للتدريب والتعليم مرتبطة بالجامع، تمول نفسها من خلال رسوم رمزية، كحال دار القرآن في فتح مسابقة الدكتورا مؤخرا برسوم رمزية لكل من أراد المشاركة، كذلك إنشاء أكاديمية لتعليم علوم الدين واللغة العربية بأسلوب حديث، مع فرض رسوم رمزية لدعم الوقف.

تقديم برامج سياحية وثقافية في الجامع لجذب الزوار والعائدات، ما يتبعها من تكوين وكالات تابعة للجامع تشجع وتقوم بجذب السياح.

تطوير آليات تمويل وقفية مبتكرة: مثل إصدار صكوك وقفية موجهة للأفراد والمؤسسات للاستثمار في مشاريع مرتبطة بالجامع.

التأجير الوقفي: تأجير بعض المرافق التابعة للجامع، مثل القاعات والمكتبات، لاستخدامات ثقافية وتعليمية مقابل رسوم مالية.

[1] الأمانة العامة للأوقاف، الأمر السامي بتطبيق أحكام شرعية خاصة بالأوقاف ومرسوم إنشاء الأمانة العامة للأوقاف، الكويت، 1951م، ص15/8.

الوقف النقدي: من خلال انشاء صندوق وقفي داخل المسجد شبيه بصندوق الزكاة خاص بجمع تبرعات نقدية على مستوى المجتمع، مع وضع آليات تضمن استثمار هذه الأموال بشكل مربح ومستدام.

إنشاء منصات رقمية لتمويل الوقف: كمنصة إلكترونية خاصة بالوقف من خلال تطوير موقع إلكتروني يعرض جميع المشاريع الوقفية المرتبطة بالجامع، حيث يمكن للأفراد والمؤسسات التبرع أو الاستثمار مباشرة.[1]

الحدائق والمناطق المفتوحة: استثمار المساحات الخارجية في تنظيم الفعاليات الملتقيات والمؤتمرات والمهرجانات الدينية والثقافية والسياحية بما هو مشروع.

تعزيز الشفافية والمساءلة:

التقارير المالية الدورية: نشر تقارير دورية للجمهور توضح الإيرادات والنفقات الخاصة بالأوقاف والمشاريع.

التدقيق المستقل: تكليف شركات تدقيق مالي مستقلة بمراجعة الحسابات ونشر النتائج.

مجلس إشرافي: تشكيل مجلس من الخبراء والمجتمع المدني لمراقبة الأداء وضمان تحقيق الأهداف الوقفية.[2]

أهمية الانفاق: بمجرد ما يكون الانفاق على هذا المشروع الوطني من اختصاص الدولة الجزائرية بالتحديد فأكيد مع مرور الوقت سيصير عبئ كبير إما أن يخسر الرهان بالضياع أو يكون قائما على حساب قطاعات أخرى تابعة للدولة، وأكيد هذا خطر مؤكد من الجانب الإداري والتسييري والاقتصادي، أما من الجانب الاجتماعي فيصبح أمر اعتيادي عند المجتمع الجزائري أنه ليس من مسؤوليتهم، لذلك علينا بوضع برنامج محكم مستقبلي يضمن بقاء هذا الصرح العلمي الإسلامي للأجيال القادمة، بدراسة جميع جوانبه التي تأثر فيه وتتأثر به.

1- شجرة القرارات الاقتصادية

الجزائر في حال الانفاق العام مع تنشيط مرافقه 10000دج/ نسبة الاحتمال 75% الايراد السنوي لإثبات نجاح برنامج تحويل مشروع جامع الجزائر الى مشروع وقفي علينا دراسة افتراضية تساعدنا على النظر لكل الاتجاهات الخاصة بكل من المشروعين للخروج باختيار سليم تنقله لنا نتائج شجرة القرار.

تقييم الاختيار بين مشروع وطني ومشروع وقفي:

المشروع الوقفي: مرحلة واحدة مدتها مدى الحياة باعتباره حبيس الأصل ودائم للمنفعة، ولكن لفهم واتخاذ القرار سنفترض أن مدتها ستة سنوات تكلفتها300000دج

الايراد السنوي لجامع الجزائر في حال استثمار العوائد الوقفية 40000دج/ نسبة الاحتمال 25%

المشروع الوطني: مرحلتين حيث تكون الأولى مدة سنتين تكلفتها 100000دج

- الايراد السنوي لجامع الجزائر في هذه حالة الانفاق العام 70000دج/ نسبة الاحتمال 75%
- الايراد السنوي لجامع الجزائر في حالة تنشيط مرافقه 30000دج/ نسبة الاحتمال 25%

أما المرحلة الثانية تكون مدتها أربع سنوات وتكلفتها 250000دج

- الايراد السنوي لجامع الجزائر في حالة الانفاق العام 100000دج/ نسبة الاحتمال 75%

[1] مركز استثمار المستقبل للأوقاف والوصايا، المعيار الشرعي رقم 60، شركة استثمار المستقبل المحدودة، 1441هـ، ص1403/1399.

[2] مبارك سالم العزامي، حوكمة المؤسسات الوقفية الأمانة العامة للأوقاف الكويتية نموذجا، المجلة الالكترونية الشاملة متعددة الأبحاث العلمية والتربوية، العدد 68، 2024م، ص24.

- الايراد السنوي لجامع الجزائر في حالة تنشيط مرافقه 40000دج/ نسبة الاحتمال 25%

الربح المحتمل لكل من المشروعين: في حالة ما إذا كان جامع الجزائر مشروع الوقفي:

(100000*6*%75)+ (40000*6*%25)- 300000 =210000دج ارباح

في حالة ما إذا كان جامع الجزائر مشروع وطني:

(75*2*70000)+(25*2*30000)- 100000 +(75*4*100000)+(25*4*40000)- 250000 =110000دج أرباح

2. 1. مخطط شجرة القرارات

مخطط رقم 1: شجرة القرارات (العملة دج، نسب الاحتمال 75%/ 25%)

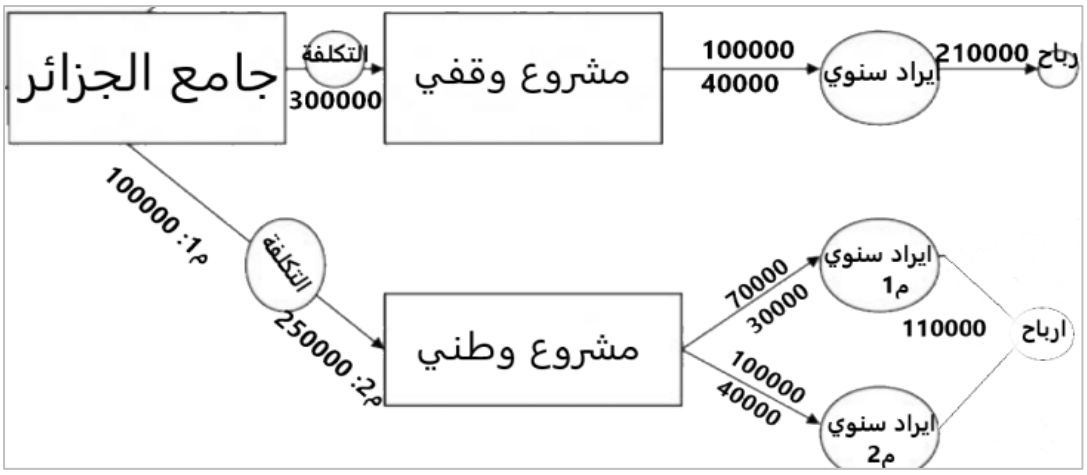

من إعداد الباحثة

عند النظر إلى ما طرحناه من افتراضات حول اتخاذ قرار بشأن جامع الجزائر إما أن يكون مشروع وقفي أو مشروع وطني، فالنتيجة حددت، واتخاذ القرار يكون للنتيجة الأكبر وهو ما يتحقق في حالة جامع الجزائر مشروع وقفي، وذلك مع التأكد من أهل الخبرة.

2.2. 1. تحليل نظري لشجرة القرار

نستخلص من النتائج المحصل عليها سابقا طرح المخططات النظرية التالية لشجرة القرار ونواتج كل مشروع:

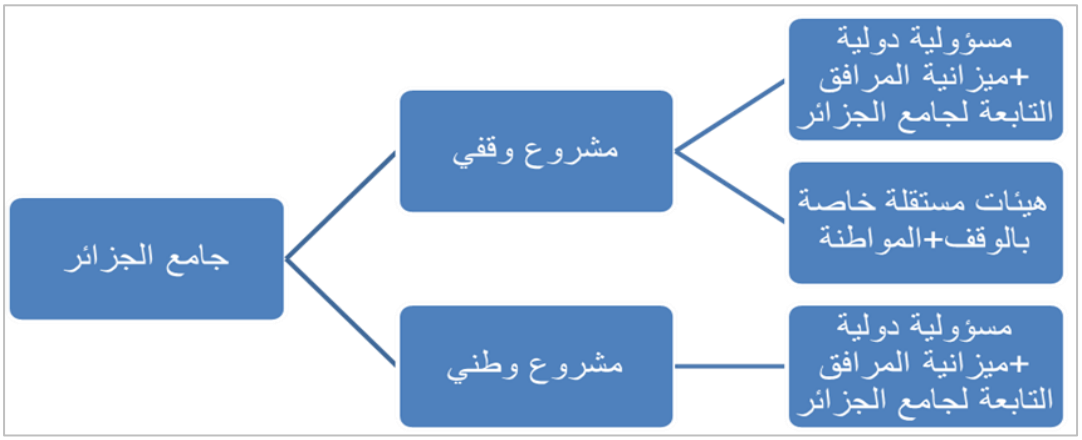

من إعداد الباحثة

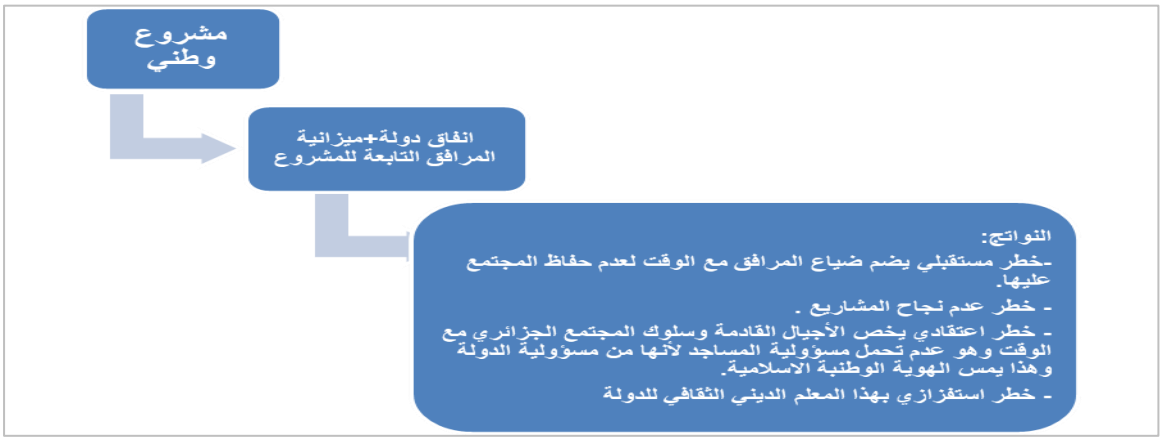

من إعداد الباحثة

من إعداد الباحثة

2. 2 : السلوك التنظيمي لجامع الجزائر في حالة مشروع الوقفي

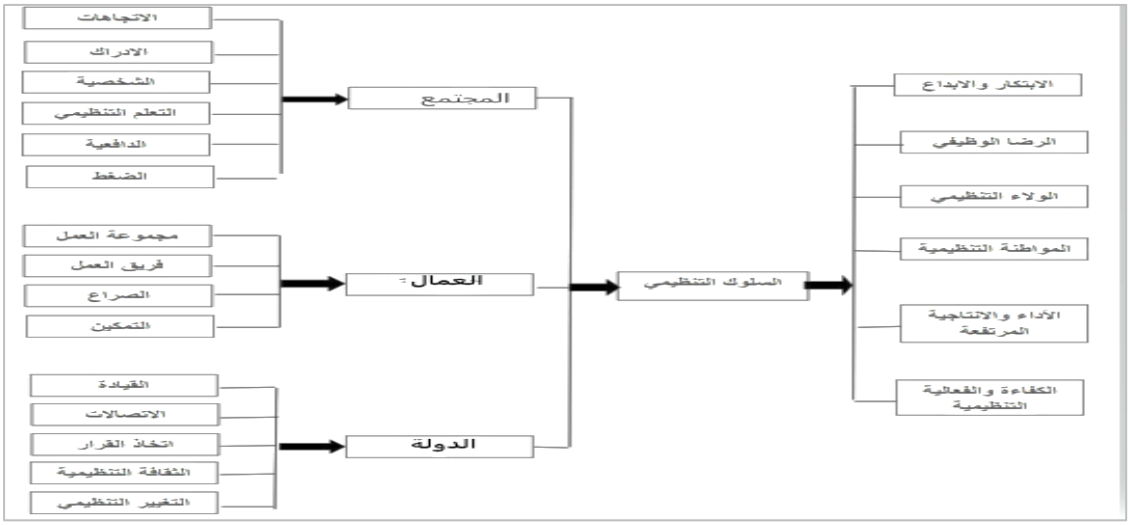

من إعداد الباحثة

3. دراسة متوقعة لجعل جامع الجزائر مشروع وقفي قائم بذاته

تقييم درجة المخاطرة بين مشروع وقفي أو وطني

نفرض أن هناك عدة قيم يحققها جامع الجزائر في حالة ما إذا كان مشروع وطني، وفي حالة ما اذا كان مشروع وقفي، وذلك حسب احتمالات التغير في الظروف الاقتصادية من الأسوء إلى الأحسن، كما يلي:

جدول رقم 4: قيم ممكنة للعوائد المحتملة لكلتا المشروعين

حالة الاقتصاد	الاحتمال	مشروع وقفي	مشروع وطني
الأسوء	10%	30%	20%
2	20%	35%	30%
3	40%	40%	40%
4	20%	45%	50%
الأحسن	10%	50%	60%

من إعداد الباحثة بالاعتماد على دريد كامل آل شبيب: الاستثمار والتحليل الاستثماري.

جدول رقم 5: قياس درجة المخاطر للمشروعين

حالة الاقتصاد	الاحتمال (مشروع وطني، وقفي)%	العائد المتوقع من المشروع الوقفي	القيمة المتوقعة من المشروع وقفي(التباين)	العائد المتوقع من مشروع وطني	القيمة المتوقعة من مشروع وطني(التباين)
الأسوء	10	300	30	200	20
2	20	350	70	300	60
3	40	400	160	400	160
4	20	450	90	500	100
الأحسن	10	500	50	600	60
المجموع			400		400

من إعداد الباحثة بالاعتماد على دريد كامل آل شبيب: الاستثمار والتحليل الاستثماري.

الانحراف المعياري= التدفق النقدي–القيمة النقدية المتوقعة من العائد.

مربع الانحراف المعياري X الاحتمال

جدول رقم 6: قيمة الانحراف المعيار لكل من المشروعين

حالة الاقتصاد	الانحراف المعياري لمشروع وقفي	الانحراف المعياري للمشروع *الاحتمال وقفي	الانحراف المعياري لمشروع وطني	الانحراف المعياري للمشروع *الاحتمال وطني
الأسوء	-100=400-300	1000	-200=400-200	4000
2	-50=400-350	500	-100=400-300	2000
3	0=400-400	0	0=400-400	0
4	50=400-450	500	100=400-500	2000
الأحسن	100=400-500	1000	200=400-600	4000
المجموع		3000		12000

من إعداد الباحثة بالاعتماد على دريد كامل آل شبيب: الاستثمار والتحليل الاستثماري

من جدول رقم6 نخلص إلى:

- الانحراف المعياري للجامع الجزائر في حالة مشروع وقفي هو: $\sqrt{3000}$ 54.7 =
- الانحراف المعياري لجامع الجزائر في حالة مشروع وطني هو: $\sqrt{12000}$109.5 =

أي أن الانحراف المعياري الذي يمثل درجة المخاطرة لجامع الجزائر في حالة ما اذا كان مشروع وقفي أقل من الانحراف المعياري في حالة ما إذا كان مشروع وطني.

الاستنتاج:

نستنتج أن جامع الجزائر ستكون مساهمة جامع الجزائر في العجلة الاقتصادية بقوة في حالة ما إذا كان مشروع وقفي قائم بذاته، على أن يكون مشروع وطني بميزانية محدودة من طرف الدولة.

ثانيا: درجة التشتت

جدول رقم7: أسلوب درجة التشتت

الحالة الاقتصادية	احتمال حدوث الحالة%	معدل العائد لمشروع وطني	معدل العائد لمشروع وقفي
الانتعاش	**0.30**	**1**	**0.2**
الظرف الطبيعي	**0.40**	**1.15**	**0.15**
الكساد	**0.30**	**-0.7**	**0.10**

من إعداد الباحثة بالاعتماد على دريد كامل آل شبيب: الاستثمار والتحليل الاستثماري.

.3. 1. درجة التشتت عن متوسط العائد للبدائل

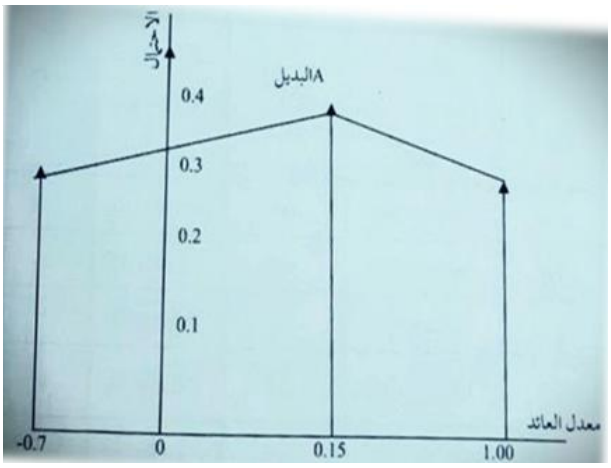

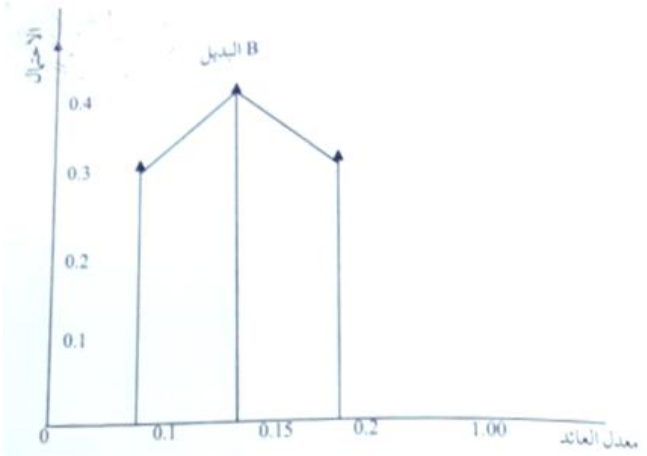

المصدر: دريد كامل آل شبيب: الاستثمار والتحليل الاستثماري

نلاحظ من الشكل أعلاه بأن استثمار جامع الأعظم في حالة ما إذا كان مشروع وطني أكثر خطورة من حالته وهو مشروع وقفي، لان تشتت عوائد الاستثمار في حالة مشروع وطني حول وسطها الحسابي المرجح البالغ 0.15 أكبر من تشتت معدلات عوائد الاستثمار في حالة أنه مشروع وقفي حول وسطه الحسابي المرجح البالغ 0.15.[1]

[1] دريد كامل آل شبيب، الاستثمار والتحليل الاستثماري، ص137.

3 1. 1. العزوم الإحصائية البسيطة

بمأنه مشروع حديث النشأة ولا يتوفر معلومات وبيانات خاصة عن نشاطاته اخترنا لتبسيط الفكرة هذا النوع من العزوم الإحصائية، فهي عبارة عن تبلور لصيغة رياضية بإمكانها حساب ومعرفة مقاييس لازمة لعملية التوصيف الشامل والكامل للبيانات، من مركز البيانات، خصائص هيئة وشكل توزيع البيانات، والعلاقة بين كل المتغيرات.

العزوم الرياضية حول نقطة الصفر

إذا افترضنا أن لدينا أربعة مرافق من جامع الجزائر هي : متحف، مكتبة، دار القرآن، مطعم، مدرسة قرآنية، يكون نصيبها من الانفاق العام كالتالي – تبسيط الأرقام الافتراضية للفهم السريع – : 19، 17، 15، 12 ما يُمكننا من إجراء العملية الحسابية التالية عليها:

$$\frac{19+17+15+12}{4} = \mathbf{15.75}$$

أما إذا كانت هذه المرافق تأخذ نصيبها من الانفاق العام و من ميزانيتها الخاصة، فمن المأكد تربيع القيم السابقة حيث تصبح:

$$\frac{19^2+17^2+15^2+12^2}{4} = \mathbf{254.75}$$

وفي حالة تكون هذه المرافق تأخذ نصيبها من الدولة ومن ميزانيتها الخاصة، وتدخل المجتمع للحفاظ على هذا المعلم فإن القيم السابقة تكعب ليصبح متوسط قيمها الجديد:

$$\frac{19^3+17^3+15^3+12^3}{4} = \mathbf{4218.75}$$

ث- أما إذا أصبح مشروع وقفي مشترك تحت وصاية جهة معينة من طرف الدولة فإن قوة الانفاق تصبح رباعية بحيث الدولة تعين الجهة الوصية على هذا الصرح والجهة تعمل على تسيير نفاقاته بين ميزانيتها وميزانيته الخاصة والاعانات الخارجية فنحصل على هذه القيمة:

$$\frac{19^4+17^4+15^4+12^4}{4} = 71300.75$$

من خلال العزوم الرياضية التي عرضنها في حساب مصادر الانفاق على جامع الجزائر اختلاف كبير في النتائج وكلما تضاعفت جهات الانفاق كلما تضاعف الانفاق الذي يجنبنا الكثير من المخاطر المحتمل التي قد يتعرض جامع الجزائر لها، حيث تعدد الجهات لا يوافقه إلا اذا كان مشروع وقفي مشترك بين الدولة والمجتمع، والوقف المشترك هو نوع من أنواع الوقف ومعروف عبر الأزمنة مفتوح المجال متمركز الإدارة.[1]

وأخيرا نستنتج ونتنبأ بنجاح برنامج تحويل المشروع الوطني جامع الجزائر الى مشروع وقفي، وذليل ذلك الأداة الإحصائية البسيطة العزوم الرياضية، فإذا تغيرت نقطة الأساس أي مشروع وطني، إلى نقطة أخرى مشروع وقفي، فإننا نحصل على عدة مجموعات جديدة ما نقصد به مصادر الانفاق على جامع الجزائر.

1.3. 2. تعدد جهات الانفاق

أن تعدد جهات الانفاق على جامع الجزائر تجنبنا تفادي عدة أخطار مستقبلية قد يتعرض لها هذا الصرح العظيم الذي يُعد أحد أبرز المعالم الثقافية والدينية، وهو مشروع يعكس الهوية الإسلامية والثقافية للجزائر، حيث يمكن أن تواجه هذه التحفة الهندسية مخاطر متعددة على المدى القريب والبعيد. وفيما يلي نظرة استشرافية حول المخاطر المحتملة:

المخاطر البيئية: متمثلة في الكوارث الطبيعية كالزلازل، حيث تقع الجزائر ضمن منطقة نشطة زلزالياً.

[1] ينظر: زهية حوري، الإحصاء الوصفي، مكتبة اقرأ، قسنطينة، الجزائر ، 2013م، ص97.

وتغير المناخ الذي قد يؤدي ارتفاع مستوى البحر أو الظواهر الجوية الحادة إلى التأثير على البنية التحتية، باعتباره قريب من البحر، كذلك التلوث البيئي المتمثل في التلوث الهوائي أو البحري قد يؤثر على المواد المستخدمة في البناء مثل الخرسانة والزجاج.

المخاطر البشرية: مثلما قلنا سابقا أن اعتماد المجتمع على الدولة في تسيير هذا الرمز الديني الثقافي قد يعرضه لتخريب أو الهجمات في حالة استياء الأوضاع السياسية كونه رمزاً دينياً وثقافياً، قد يكون هدفاً محتملاً لأي محاولات تخريبية. استفزازية للدولة، كذلك سوء الاستخدام أو عدم الالتزام بصيانة المرافق الداخلية والخارجية في حالة غياب الرقابة من طرف الدولة.

المخاطر الإدارية: إهمال إدارة الزوار بسبب التدفق الكبير للزوار قد يؤدي إلى ضغط على الهيكل الأساسي أو الخدمات.

المخاطر الاقتصادية: ارتفاع تكاليف الصيانة إذا لم تُخصص ميزانيات كافية، فقد يؤدي ذلك إلى صعوبة الحفاظ على المعلم في حالة جيدة.

انخفاض السياحة: في حالة أزمات اقتصادية أو سياسية، قد يتأثر عدد الزوار وبالتالي تقل الإيرادات.

المخاطر الثقافية والاجتماعية: فقدان القيمة الرمزية الإسلامية الثقافية إذا لم يتم توظيف الجامع في تعزيز الهوية الثقافية والدينية بشكل صحيح.[1]

ومن بين الحلول المقترحة للحد من هذه المخاطر:

إدارة المخاطر البيئية: تنفيذ دراسات دورية على مقاومة الزلازل وتغيرات المناخ وتطوير أنظمة حماية بيئية، وهي دراسة سبقة وضع برنامج بناء هذا الرمز، ولكن تتبع الأحداث واجب.

الأمن والسلامة: تعزيز إجراءات الأمن حول الجامع وتركيب أنظمة مراقبة حديثة، وتعميم مسؤوليته بحيث لا تكون فقط على عاتق الدولة.

1- خطة صيانة طويلة الأمد: وضع خطة شاملة للصيانة الدورية تشمل الهيكل والتجهيزات.

2- إشراك المجتمع في المسؤولية: زيادة الوعي المجتمعي حول أهمية الجامع كرمز إسلامي وثقافي .

حيث يتبين لنا من خلال كل ما عرضنا حول برنامج الانتقال من مشروع وطني إلى مشروع وقفي قائم بذاته المنحنى التالي:

منحنى رقم01:

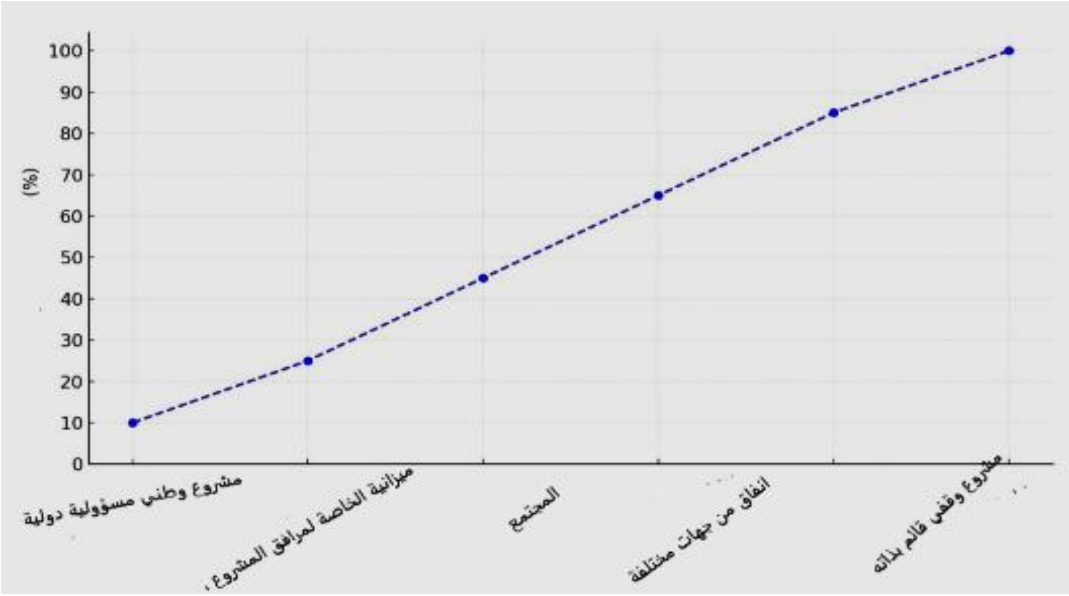

من إعداد الباحثة

نلاحظ في هذا المنحنى :

- عدم ابتدائه من الصفر لأنه تحت التنفيذ وكما سنشير فيما يخص خصائص مرحلة النضج.
- الزيادة في النسبة المئوية يقابلها زيادة في الجهات الداعمة لجامع الجزائر.

[1] ينظر: عطيه عبد الحليم صقر، اقتصاديات الوقف، دار النهضة العربية، القاهر، 1998م، ص40.

- كلما زادت الجهات الداعمة كلما زادت نسبة الانفاق وقلة المخاطر التي تهدد هذا الصرح الديني، مما يستدعي إعادة تصميم بعض الأجزاء الخاصة بالمشروع.

حيث يوضح لنا هذا المنحنى، ما يلي:

كلما أضفنا جهة معينة تهتم بهذا الصرح الديني الثقافي وقمنا بحملة توعوية بأنه ليس فقط مشروع وطني تحت التنفيذ من مسؤولية دولة وإنما هو يتجه نحو مشروع وقفي قائم بذاته.

كلما انقسمت مسؤولية جامع الجزائر على عدة جهات من حيث الانفاق وتسيير شؤونه كلما وصل إلى ذروة تحد من مخاطر مستقبلية

نستنتج أن الانفاق عامل مهم للحد من المخاطر خاصة أن جامع الجزائر يُعد مشروعًا وطنيًا كبيرًا، ما قد يشكل عبئا في المستقبل بالرغم أنه في الوقت الحالي لا يُعتبر وقفًا بالمعنى التقليدي للأوقاف الإسلامية. فهو مملوك للدولة الجزائرية ويُدار من قِبلها، ويهدف إلى تقديم خدمات دينية وثقافية وتعليمية للمجتمع، بالإضافة إلى كونه معلمًا حضاريًا وسياحيًا، فالأوقاف عادةً تتطلب أن يكون المال أو المشروع مخصصًا ويُدار بشكل مستقل عن الدولة في كثير من الحالات ما يستدعي تدخل علماء الفقه والفتاوى في إيجاد حل وسيط يجعله مشروع وقفي قائم بذاته، فهو مشروع ممول ومُدار من قبل الحكومة، وبالتالي لا ينطبق عليه تعريف الوقف الشرعي التقليدي رغم أن ظاهره مشروع وقفي فأبسط مثال أنه يعتبر بيت من بيوت الله وهذه الظاهرة لا نجدها إلى في المجال الوقفي لأن المصلين يدخلون للصلاة بدون رسوم وهي لوجه الله ما يجعله يتبنى الطابع الوقفي في معظم المرافق.

المخطط رقم 4: البناء الهيكلي لجامع الجزائر كونه مشروع وقفي

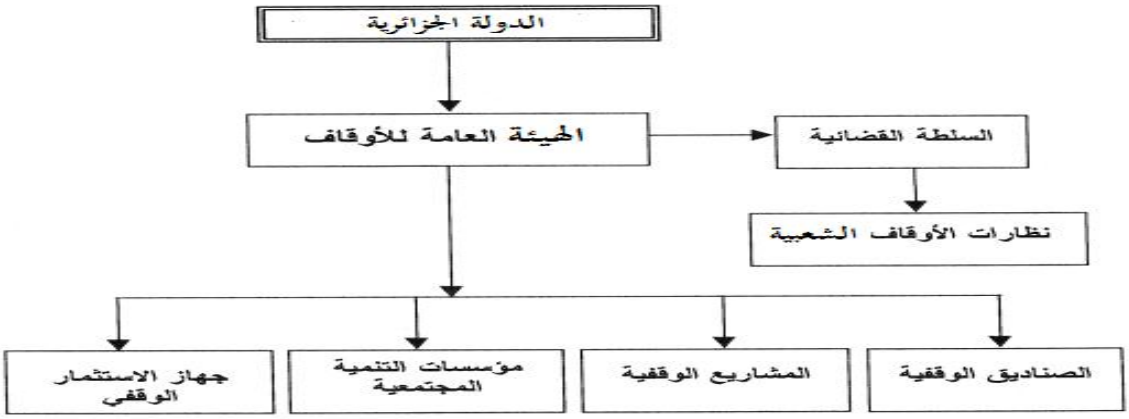

المصدر: محمود أحمد مهدي: نظام الوقف في التطبيق المعاصر

خاتمة

في مجال إدارة الاعمال والمشروعات جعل جامع الجزائر مشروعًا وقفيًا يتطلب اتباع عدة مراحل تنظيمية وإدارية، للتأكد من تحقيق الأهداف المرجوة وتوفير الموارد اللازمة للصيانة والتطوير. فمن خلال كل الافتراضات والطرق والوسائل الرياضية والاقتصادية والاحصائية التي تم عرضها تبين لنا النتائج التالية:

- تحديد مجالات المخاطر المحتملة للحد منها.
- نتائج الدراسة الافتراضية كانت قيم جامع الجزائر في حالة مشروع وقفي أقل خطورة من حالة مشروع وطني.
- كلما كانت المسؤولية جماعية كلما قلة المخاطر المهددة لهذا الصرح الثقافي الديني.

التوصيات:

- إعادة هيكلة المنظومة القانونية الخاصة بتقنين جامع الجزائر لجعله مشروع وقفي قائم بذاته.
- إقامة ملتقيات تجمع بين الاقتصاديين والإداريين والفقهاء وعلماء إسلاميين يضعون مخطط محكم لتسيير وإدارة هذا الصرح بغرض تجنب أي خطر يهدده.

المصادر والمراجع

الأمانة العامة للأوقاف، الأمر السامي بتطبيق أحكام شرعية خاصة بالأوقاف ومرسوم إنشاء الأمانة العامة للأوقاف، الكويت، 1951م.

دريد كامل آل شبيب، الاستثمار والتحليل الاستثماري، دار اليازوري، الأردن، عمان ، 2009م.

زهية حوري، الإحصاء الوصفي، مكتبة اقرأ، قسنطينة، الجزائر، 2013م.

عطيه عبد الحليم صقر، اقتصاديات الوقف، دار النهضة العربة – لقاهر، 1998م.

عطيه عبد الحليم صقر، اقتصاديات الوقف، دار النهضة العربية، لقاهر، 1998م.

مبارك سالم العزامي، حوكمة المؤسسات الوقفية الأمانة العامة الاوقاف الكويتية نموذجا، المجلة الالكترونية الشاملة، العدد 68، 2024م.

محمود أحمد مهدي، نظام الوقف في التطبيق المعاصر، نماذج مختارة من تجارب الدول والمجتمعات الإسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب جدة السعودية، 1423هـ.

مركز استثمار المستقبل للأوقاف والوصايا، المعيار الشرعي رقم 60، شركة استثمار المستقبل المحدودة، 1441هـ.

منذر قحف، الوقف الاسلامي تطوره ادارته تنميته، دار الفكر، بيروت، ط1، 2000م.